نظرية أفعال الكلام في مفتاح العلوم للسكاكي

قانون الخبر نموذجا

أ: باديس لهويمل

جامعة بسكرة

ملخّص:

يهدف هذا المقال في جزئه الأوّل إلى النظر في قانون الخبر عند السكاكي الذي وضعه قسيما لقانون الطلب، فيقوم بتحليله على ضوء اللسانيات التداولية، ويركز على مبحث أضرب الخبر وخصوصياته البلاغية والتداولية وكذا التعبير عن الطلب بأسلوب الخبر، والتعبير عن الخبر بأسلوب الطلب ومقارنة ذلك بنظرية أفعال الكلام التداولية، لبيان نوع العلاقة المعرفية التي يمكن إقامتها بين هذا المبحث من البلاغة العربية واللسانيات التداولية.

مقدمة: تعدّ نظريّة الأفعال الكلاميّة من أهم جوانب اللسانيات التّداولية لما تحويه من أفكار ورؤى لسانية مهمة، وما تضمّه من آليات تشترك فيها مع بقية جوانب اللسانيات التّداولية (القصد، والإفادة، والحجاج،...) ولذلك لقيت اهتماما بالغا أمره في الدّراسات الحديثة، وتقوم على فرضية أساس مفادها«أنّه يقصد بالكلام تبادل المعلومات والقيام بفعل خاضع لقواعد مضبوطة في الوقت نفسه، ويهدف هذا الفعل إلى تفسير وضعية المتلقي ونظام معتقداته ومواقفه السّلوكيّة»[1].

وينقسم الفعل الكلامي إلى: الفعل اللّفظي Act locutoire والفعل الإنجازي Act illocutoire، والفعل التّأثيري Act perlocutoire أو الفعل الناتج عن القول،«ويتضمن فعل القول بدوره ثلاثة أفعال لغوية فرعية: "فعلا

صوتيا"، و"فعلا تركيبيا"، و"فعلا دلاليا"، ويشكل الفعل الصوتي التّلفظ بسلسلة من الأصوات المنتمية إلى لغة معيّنة، والفعل التركيبي تأليف مفردات طبقا للقواعد التركيبيّة للغة معيّنة، والفعل الدلالي استعماله هذه المفردات حسب دلالات وإحالات معيّنة، ويواكب فعل القول بفروعه الثلاثة، فعل الإنجاز المعبِّر عن قصد المتكلِّم من تلفّظه بالعبارة،كأن يخبر أو يسأل أو يعِد أو ينذر أو يوعد، كما يواكبه فعل التّأثير الكلامي أي الأثر الذي يخلّفه التّلفظ بالعبارة لدى المخاطب كأن يستبشر أو يرعب أو ينفعل أو يطرب أو يغضب»[2].

1 ـ موقع النظرية في التراث العربي: وظاهرة الأفعال الكلاميّة تندرج في التّراث العربي ضمن مباحث علم المعاني مثما أكد كثير من الدّارسين المحدثين، فتقابل ما اصطُلح عليه بمبحثي"الخبر والإنشاء"، يقول الباحث مسعود صحراوي: «وتندرج ظاهرة الأفعال الكلاميّة تحديدا، ضمن الظّاهرة الأسلوبيّة المعنونة بـ"الخبر والإنشاء" وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات ولذلك تعتبر نظريّة الخبر والإنشاء عند العرب من الجانب المعرفي العام مكافئة لمفهوم الأفعال الكلاميّة»[3]. ومن هذه القضايا والفروع التي تندرج ضمنها نظرية أفعال الكلام "أضرب الخبر التي ستكون مجالا للتطبيق والتحليل في هذا المقال وكذا تحول الخبر للتعبير عن الطلب والطلب للتعبير عن الخبر وخصوصياته البلاغية والتداولية.

ويُشكّل مفهوم الخبر والإنشاء في التّراث العربي بعامة سواء عند اللّغويين أم البلاغيّين أم الأصوليّين بابا مهمّا يقف على قدم المساواة، مع ما تعرضه نظريّة أفعال الكلام "لأوستين" j.Austin التي طوّرها من بعده "جون سيرل"j.Searle فالخبر ما قبل الحكم عليه بالصّدق أو الكذب انطلاقا من مطابقته للخارج أو عدم مطابقته، والإنشاء ما لا يقبل ذلك الحكم، ويتميّز بأنّ مجرد النّطق به هو تحقيق له وإنجاز على أرض الواقع.

وهي الأفكار ذاتها التي جعلت "أوستين" يبني نظريّته للفعل الكلامي من خلال الثورة على آراء الفلاسفة الوضعيّين، ليميّز بين الأفعال التّقريرية والأفعال الإنجازية على أساس درجة تحقّقها في الخارج وموقف المتكلم منها يقول"أحمد المتوكل": «من المعلوم أنّ الفكر اللّغوي العربي القديم يتضمّن ثنائية (الخبر والإنشاء) التي تشبه إلى حد بعيد الثّنائية الأوستينيّة (الوصف/الإنجاز) كما يدل على ذلك تعريف القدماء للخبر والإنشاء، فالجملة الخبرية عندهم هي الجملة التي تحتمل الصدق أو الكذب في حين أنّ الجملة الإنشائيّة هي الجملة المتوافرة فيها خاصّيتان: (أ) أنها لا تحتمل الصدق أو الكذب، و(ب) أنّ مدلولها يتحقق بمجرد النطق بها»[4]

ففحوى القول إذن في نظرية أفعال الكلام، يتمحور في "الخبر والإنشاء" أو ما اصطلح عليه السّكاكي بـ"قانوني الخبر والطّلب"، جاعلا لكلّ منهما مرجعيّة معيّنة[5] متمثلة في علاقتهما بالخارج من عدمها، فالخبر ما ارتبط بالخارج فيكون صادقا إذا طابقه ويكون كاذبا إذا خالفه ولم يطابقه، وإن لم تكن للكلام علاقة بالخارج ومرجعيّة فيه فهو إنشاء(طلب) وتصنيف السّكاكي للكلام في حد ذاته إلى قانون للخبر وآخر للطّلب يستند إلى اعتبارات نصّية وتداوليّة واضحة، إذ بعد تعريفه لعلم المعاني بكونه «تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها» [6]؛ وجعل وظيفته دراسة أساليب الكلام ومعانيه، اكتشف أنّ دراسة هذه المعاني في الكلام بمختلف تراكيبه وسياقاته وأغراضه غير ممكنة ويجب حصرها إذ لا نهاية لها، يقول: «إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التّعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضّبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك عليه شيئا فشيئا على موجب المساق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان: الخبر والطّلب»[7].

فالملاحظ أنّ السّكاكي وانطلاقا من ثقافته الكلاميّة وتشبّعه بالمنطق قسّم المعاني بحسب الأغراض والمقاصد(قرائن تداولية) إلى خبر وطلب(إنشاء) جاعلا لكلّ من القسمين أغراضا تواصليّة ومقاصد ذات معان خاصّة يساق إليها الكلام وتختلف التّراكيب بحسبها ثم قام بتحليل: «الاعتبارات النّصية التركيبيّة الراجعة إلى الكلام خبرا في تأليفه وظهور عناصره أو حذفها أو تقديرها، وتقديمها أو تأخيرها وتعريفها أو تنكيرها(...) وتجاوز تأليف الكلام في الجمل ليدرس جهات الوصل والفصل بينها[8] ذلك أنّ المعنى يكتمل في نظام النّص»[9] وكان تعويل السّكاكي في ذلك على دراسة بعض النصوص[10] دراسة أسلوبية ونصّية طريفة تكشف عن عمق تحليل صاحبها ودقته وإحاطته بكلّ الجوانب المرتبطة بموضوعه، ومنها الاعتبارات النّصية والتّداولية.

فللكلام بصفة عامة مسلكان ينحصر فيهما: إمّا أن يكون خبرا وإمّا إنشاء؛ أمّا الخبر فما قصد به إفادة مخاطب ما بمضمون إخباري لا علم له به، أو كان أمره مبهما لديه ويكون لهذا المضمون الإخباري وجود في الواقع الخارجي، كي يُردّ إليه، فيحكم عليه بالصدق أو الكذب، بينما يكون الإنشاء (الطلب) متجردا عن العالم الخارجي، ومحدّدا في التركيب اللّغوي لكنه لا يلقي خبرا إلى المخاطب، بل يستدعي مطلوبا لم يكن حاصلا وقت الطّلب.ومعيار التّصنيف بين الأسلوبين: بحسب قبول الحكم عليهما بالصّدق والكذب[11]، استنادا للواقع الخارجي، يُعدّ معيارا تداوليا وقرينة هامّة، ذلك أنّه يستند في دراسة الكلام إلى مدى مطابقة الواقع من عدمها(العالم الخارجي)، بمعنى يدرس مدى مطابقة الكلام للاستعمال في الخارج من عدمها كي يكون خبرا، وإلاّ فهو طلب يتحقّق بفعل لغوي يستدعي من السّامع إنجاز عمل ما؛ فالخبر«هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية»[12]، في حين يكون الإنشاء، أو الطّلب بتعبير السّكاكي «هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد

المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»[13] وهذا جوهر ما تبحثه اللّسانيات التّداولية.

وإذا قابلنا تصور الخطابين الخبري والإنشائي بعامة بما جاء به "سيرل" نجد أنّ الخبر بما يحويه من أضرب، يندرج ضمن صنف "التّقريريّات" Assertifs بمعاييره، وغرضها المتضمّن في القول هو "التّقرير" ويعني «إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يتلفظ به»[14] وشرطها امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها[15]، أمّا الطلب فيندرج ضمن باقي الأصناف ويتوزّع عليها. وسنكتفي في هذا الجزء بقانون الخبر على أن يكون الطلب في جزء ثان للمقال.

2 ـ أبعاد النّظرية في قانون الخبر: قسّم السّكاكي علم المعاني إلى قانون للخبر وقانون للطلب، يضمّ كل قانون جملة من المباحث والقضايا فبدأ في قانون الخبر بعرض مفهوم الخبرية ومرجعها في احتمال الصّدق والكذب أي حكم المُخبر وبيان ما يتفرّع عن ذلك من فنون (فن يرجع إلى الحكم، وفن يرجع إلى المحكوم له وفن يرجع إلى المحكوم به (المسند)، ثم تعرّض لمرجع كون الخبر مفيدا أم لا بالنسبة للمخاطب (فائدة الخبر، لازم الفائدة)، لينتقل إلى بيان مفهوم مقتضى الحال في مبحث وسمه بـ"لكلّ مقام مقال" لينتقل إلى عرض ما يترتّب عن ذلك من تفصيل لفنون الخبر جاعلا إياها أربعة:

الفنّ الأول: في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري.

الفن الثاني: في تفصيل اعتبارات المسند إليه.

الفن الثالث: في تفصيل اعتبارات المسند

الفن الرابع: في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والإيجاز والإطناب ثم تبيّن مراتب الكلام البليغ من خلال تحليل الآية الرّابعة من سورة مريم، وختم المبحث ببيان أسلوب القصر[16].

ومن بين ما تطرّق له السّكاكي في قانون الخبر دراسة التّراكيب اللّغوية الخبريّة المتفاوتة ضمن ما يسمّى "بأضرب الخبر"، وهي دراسة تكشف عن مظاهر تداوليّة مهمّة كشف عنها السّكاكي؛ حيث أنّ أضرب الخبر يتمّ التمييز بينها من خلال مراعاة جملة من العناصر التّداولية نحو: قصد المتكلم وحال السّامع والظروف المحيطة به، فيكون الفرق بين أضرب الخبر(الابتدائي والطلبي والإنكاري)، بمعايير سيرل، بحسب درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول.

3 ـ أضرب الخبر وأفعال الكلام: تتّضح المظاهر التّداولية لنظرية أفعال الكلام في أضرب الخبر عند السّكاكي، من خلال عرضه لرواية أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما سأل الكندي المبرّد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: "عبد اللّه قائمٌ"، ثم قولهم "إنّ عبدَ اللّه قائمٌ"، ثمّ "إنّ عبدَ اللّه لقائمٌ" والمعنى ،حسبه، واحد، فأجابه المبرّد وهو أديب ولغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ "قولهم عبد اللّه قائم" إخبار عن قيامه وقولهم "إنّ عبد اللّه قائم" جواب عن سؤال سائل وقولهم "إنّ عبد اللّه لقائم"، جواب عن إنكار منكر لقيامه.(17)

واضح أن هذا الخبر يكشف لنا الفرق بين التصور القضوي للخطاب والتصور التخاطبي له، فسؤال الكندي يدل على أنه لا يرى في الكلام سوى معناه القضوي ممثلا في نسبة القيام لزيد، ولذلك رأى في الكلام حشوا إذ القضية المعبّر عنها واحدة، دون أن يلتفت للمعنى الإنجازي المراد بكل جملة مما سبق وهو ما كشف عنه "المبرَّد" حيث بيّن« أنّ المعنى الذي يقصده المتكلم يتّخذ له من الوسائل اللّغوية والمقاميّة ما يعين على إدراكه، فقد أدرك أن قصد المتكلم مراعى فيه حال المخاطب»(18).

فالتّصور التّخاطبي إذن لما رآه الكندي حشوا، هو أنّ الجمل الثلاث تشكّل خبرا تختلف درجاته في كلّ مرة بحسب المقام والغرض المتضمّن في

القول، وكل تغيُّر في اللّفظ فيها مؤذن بتغيّر في المعنى، واللّغة في هذه الحال تعدّ بمنظور تداولي: «أعمالا لغوية يختلف فيها توكيد الإثبات عن الإثبات ويراعي المتكلم عند إنجاز الأعمال اللغوية اعتقادات المخاطَب وافتراضاته»[19]

ولولا إدراك السّكاكي لهذه الحقيقة وأهمّيتها، بأنّ للكلام معنى قضويا محتوى فيما يحمله من أفعال لفظية، ومعنى إنجازيا خاضعا لقصد المتكلم وحال السّامع ومقامه، قلنا لولا إدراك السّكاكي ووعيه هذه الحقيقة وما فيها من مظاهر تداولية وقرائن، لما أخذها عن الجرجاني وقام بتحليلها.

فإذا كان الفعل اللفظي Locutionary act «يتكوّن من النّطق بأصوات لغوية ينتظمها تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدّد هو المعنى الحرفي أو الأصلي المفهوم من التّركيب وله مرجع يحيل إليه»[20]، والفعل الإنجازي يقصد به ما يحقّقه ذلك الفعل اللفظي أثناء استعماله(وظيفته) مثل:التّحذير، والنّصح، والأمر، فإنّ للسّكاكي نصا واضح الدّلالة على إدراكه لهما كان للباحث محمود أحمد نحلة[21]، فضل الإشارة إليه، يقول السّكاكي: «وأعني بالفهم فهم ذوي الفطرة السّليمة مثل ما يسبق إلى فهمك من تركيب: "إنّ زيدًا منطلقٌ" إذا سمعه العارف بصياغة الكلام، من أن يكون مقصودا به نفي الشّك أو ردّ الإنكار، أو من تركيب: "زيدٌ منطلقٌ"، من أنّه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار، أو من نحو "منطلقٌ" بترك المسند إليه من أنّه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة ممّا يلوِّح بها مقامها»[22].

ويظهر جليا أنّ العارف بصياغة الكلام، كما يقول السّكاكي، يدرك أنّ هذه الأمثلة:إن زيداً منطلقٌ، وزيدٌ منطلقٌ، ومنطلقٌ، تعدّ تراكيب نحوية سليمة، تدلّ على معان معيّنة، بحسب قصد المتكلِّم والمقام في كلّ منها.

وإنّ هذه التراكيب بمعايير أوستين"، و"سيرل" تشكّل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام، ولذلك تمّ استعمالها في صيغ مختلفة فالمثال الأوّل يحوي قوّة إنجازية دالّة على رد الإنكار أو نفي الشّك لمخاطَب شاكّ

ومنكرٍ للكلام والمثال الثاني: ورد خاليا من أدوات التّوكيد، ليدلّ على مجرّد القصد إلى الإخبار فقط فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن انطلاق زيد وإثباته له، والمثال الثالث يعدّ أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن انطلاق زيد لكن حذف فيه المسند إليه (زيدٌ) مراعاة للمقام، وما الفرق بين هذه الأفعال اللّغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغرض المتضمّن في القول.

ثم إن راوية ابن الأنباري التي عرض فيها سؤال الكندي وجواب المبرّد له لو عجنا إليها لوجدناها تضمّ قرائن تداوليّة تستند عليها نحو استخدام أدوات معينة لتوكيد الكلام والتّدرج فيه، وكأنها تعرض سلالم حجاجية تجعل المتكلم يتدرج في الاحتجاج لكلامه بحسب حال مخاطبه ودرجة تقبّله أو إنكاره للخطاب.

مما يجعل المتلفّظ بالخطاب يفاوت في درجة شدة أفعاله اللّغوية بحسب غرضه المتضمّن في قوله، وحال مخاطبه« فكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض point أو هدف ذاتي internal لكونه فعلا من ذلك الصنف...فالوعود...غرضها إلزام المتكلم نفسه بعمل شيء، [و]الأوامر... لحمل النّاس على عمل شيء، وهكذا فكلّ واحد من هذه الأغراض أو الأهداف نسمّيه الغرض المتضمن في القول للفعل المتعلّق به»[23] ويستدعي هذا أن يكون للمتلفظ بالخطاب ملكة تمكّنه من اختيار التّركيب الخبري المناسب عند إرادته التّلفظ بقصد ما داخله، فيراعي حال سامعه، وظروفه وعلاقاته الاجتماعية، ويستخدم أضربا مختلفة للخبر، تندرج ضمن القوى المتضمّنة في القول، وقد ميّز فيها السّكاكي على غرار باقي البلاغيين من قبله ثلاثة أضرب، وهو تمييز يقوم على أساس تداولي يستند عليه في تحديدها، بيان ذلك استناد السّكاكي إلى طبيعة العلاقة بين المخاطِب والمخاطَب في تمييز أضرب الخبر. حيث يضطر المتكلم في كل مرة إلى تعديل خطابه والتّصرف فيه بحسب حال سامعه ومقامه كي يضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التّواصلية المنوطة به

وهو ما يعرف في الفكر اللّساني المعاصر بـ"التّعالق بين البنية والوظيفة"[24] في الأنماط المقاميّة المختلفة فكانت أضرب الخبر ثلاثة:

أ- الخبرالابتدائي: يلقى لمخاطَب(متلقّ) خالي الذّهن من الحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار[25] (الإثبات)، ولذلك يتمكن هذا الخبر في ذهن مخاطَبه ويكون بأن يفرغ المتكلّم في قالب الإفادة ما ينطق به، فيقصد في حكمه بالمسند على المسند إليه في خبره إفادة مخاطَبه،كما يقول السَكاكي: «فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقى إليه، ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء، كفى في ذلك الانتقاش حكمه، ويتمكن لمصادقته إياه خاليا»[26].

ففعل الإخبار في هذا المقام يلقى خاليا من أدوات التأكيد لعدم الحاجة إليها، فقد صادف متلقيا لم يسمع به من قبل، فيتمكن الخبر في ذهنه ذلك أن من طبيعة النفس تلقي الأخبار التي لا علم لها بها بالتصديق والقبول، نحو قول الشاعر:[27] **أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الهَوَى فَصَادفَ قلبًا خاليًا فتمكّنا**

ونحو قوله تعالى: **(ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا)**[28]

فالمثال الأوّل "زيدٌ قائمٌ" الذي ورد في حديث المبرّد إلى المتفلسف الكندي قائم على فعل الإخبار لأن المخاطَب في هذا المقام خالي الذّهن من الخبر، ولذلك سمّي ابتدائيا.

ب- الخبر الطّلبي: يلقى لمخاطب متردد وشاك في الحكم الذي تضمنه فعل الإخبار، فيكون في حاجة إلى معرفة حقيقته وتبيّنها، لأنّه في موقف الحائر المتردّد ويسمّي السّكاكي هذه الحالة "بين بين" إذ المخاطب ليس منكِرا للحكم من جهة وغير مستعدّ لتقبّل هذا الحكم دون تقوية له وزيادة في حدّته ويستحسن في هذه الحالة أن يقوّى له الكلام، بإدخال أداة من أدوات التأكيد حتى يزول تردّد المخاطَب ويطمئن للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار، يقول السّكاكي: «وإذا ألقاها [يقصد الجملة الخبرية] إلى طالب متحيّر طرفاها

عنده دون الاستناد، فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللاّم في الجملة، أو إنّ كنحو: لزيد عارف أو إن زيداً عارفٌ»[29]

ففي توظيف أداة التّأكيد، بعدّها قرينة تداولية تسهم في تقوية درجة شدّة فعل الإخبار، قطع لشكّ المخاطَب وحيرته وتحويله إلى يقين ممّا يدفعه إلى التّسليم بالحكم الذي يحمله فعل الإخبار. وما المثال الثّاني الذي رأى فيه الكندي حشواً، "إنّ زيداً قائمٌ" إلاّ من هذا القبيل ويسمى الخبر في هذه الحالة بالخبر الطّلبي.

ج- الخبر الإنكاري: يلقى لمخاطب منكر للحكم الذي تضمّنه فعل الإخبار إنكارا تاما ومعتقد فيه بخلافه، ولذلك يحتاج أن يؤكّد له الخطاب بأكثر من مؤكّد، وبتعبير سيرل يحتاج أن نزيد في درجة شدة فعل الإخبار ممّا يضمن تحقيق الغرض المتضمن فيه، ذلك أنّ المخاطب حاكم في الخبر بخلافه يقول السّكاكي: «وإذا ألقاها [الجملة الخبرية] إلى حاكم فيها بخلافه ليرده إلى حكم نفسه، استوجب حكمه ليترجح تأكيدا بحسب ما أشرب المخالِفُ الإنكار في اعتقاده، كنحو "إنّي صادقٌ" لمن ينكر صدقك إنكارا، و"إنّي لصادِقٌ" لمن يبالغ في إنكار صدقك و"واللّه إني لصادقٌ" على هذا»[30].

ففي هذه الحالة ينتقل المتكلم إلى حالة التّوكيد بأكثر من أداة كي يرد مخاطَبه إلى حكمه(المتكلم)، وهو ما يمثّله في رواية ابن الأنباري المثال الثالث: "إن زيداً لقائمٌ" ففيه جواب لمن ينكر ذلك، ويسمى الخبر ابتدائيا.

فالظّاهر في الأضرب الثلاثة أن العبارة الواحدة تتشعّب إلى ثلاثة خطابات تواصلية بحسب حال السّامع ومراعاة المتكلم لها، والفرق بين هذه الخطابات الثلاثة لا يكمن في معناها القضوي وإنّما، كما بيّن سيرل، في درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول، فيتدرج المتكلم في خطابه من الخبر الابتدائي إلى الإنكاري بحسب مقام سامعه وحاله بيان ذلك كما يقول السّكاكي، ما جاء في كلام ربّ العزة علت كلمته في خطاب المرسلين لأهل القرية، قال تعالى:

(إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾)[31]

واضح أنّ الآية الكريمة تضمّ جملة من المفاهيم المتعلّقة بالخبر وأضربه مما جعل السّكاكي يوظفها لتوضيح التّدرج في بناء الجملة وصولا للخبر الإنكاري في خطاب المرسلين، فكان مقام التّبليغ متجددا:[32]

المقام الأول: قال تعالى:(إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا) يقتضي أنّ الخبر كان:

-أرسلَنا الله إليكم، أو نحن مرسلان إليكم. ⟵ خبر ابتدائي.

المقام الثاني: قال تعالى: (فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ) يقتضي المقام أن يعزز الرسولان بثالث وأن يؤكد الخطاب بأداة تأكيد، فكان الخبر:

-إنّا إليكم مرسلون. ⟵ خبر طلبي.

المقام الثالث: قال تعالى: (قَالُواْ مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ ﴿١٦﴾).

لمّا كان المقام مقام: إنكار الكافرين للرّسل: ما أنتم إلاّ بشر مثلنا، وما أنزل الرّحمان من شيء، استدعى تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكّد:

-إنّا إليكم لمرسلون. ←——————— خبر إنكاري.

بناء على هذا، نجد أنّ الإخبار بأضربه الثّلاثة يضعنا أمام مقامات ثلاثة تخضع لحال المخاطَب« أوّلها يكون فيها المتكلم، أعرف من السامع، والسّامع لا يعرف شيئا عن موضع الخطاب وبالتالي لا يستطيع أن يصدر حكما ويكون التقبل وجهته وثانيهما، يملك فيه السامع معرفة ما، ولكنها تحتاج إلى دعم من المتكلم، أما في الحالة الثالثة فإن المقام مبني أساسا على التقابل لأن السّامع في هذه الحالة يرفض، ويسند رفضه بمجوعة من الحجج»[33]، مما يجعل المواجهة بين المخاطِب والمخاطَب تتسم بالعرض من جهة والرّفض من جهة أخرى وهذا ما يدخل الخطاب في السياق الحجاجي، وهكذا نخلص إلى القانون البلاغي التالي: إن الخطاب التواصلي البلاغي، خطاب تداولي في صميمه بخاصة في قسمه الإخباري، الذي يعلن بأن الإسناد في الجملة الإخبارية، يجب أن يكون قصد المتكلم به مطابقا لحال مخاطَبه.

- فإذا كان المخاطَب(المتلقي) خالي الذهن، فمقتضى الحال أن يأتي الخطاب خاليا من التأكيد.

- وإذا كان المخاطَبُ (المتلقي) شاكا مترددا، فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بمؤكد واحد.

- وإذا كان المخاطب(المتلقي) منكرا للخطاب فمقتضى الحال تأكيد الخطاب بأكثر من مؤكد.

وبعبارة السّكاكي «ومرجع كون الخبر مفيدا لمخاطب، استفادة المخاطَب منه ذلك الحكم(...) فإذا كان مقتضى الحال إطلاق الحكم، فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة»[34] وأمّا

بعبارة "جون سيرل"، فإنّ الفرق بين هذه الأضرب الثلاثة، يكمن في درجة الشّدة للغرض المتضمن في القول[35] ذلك أنّ فعل الإخبار يحوي معنى قضويا واحدا مع اختلاف في درجة شدّته ضعفا وقوة بحسب مقتضى حال السّامع وباستخدام أدوات لغوية نحو"إنّ" و"اللاّم"، والقسم والجمل الاسمية، فاللغة العربية تضم أدوات وصيغا عديدة تمكّن مستعملها من الدّلالة على القوة الإنجازية التي يريد تضمينها كلامه فيكتسب الخطاب حينها قيما تداولية أساسية.

فالفارق الذي تتحدّد على أساسه الأضرب الثلاثة عند السّكاكي، هوّ المظاهر التّالية: القصدIntentionnalité، والإفادة Pertinonce، والسّياق المقامي Contexte Situationnel، وهي قرائن تداوليّة مافتئ يؤكّدها علماء اللّسانيات التّداولية حديثا؛ فأمّا القصد فيراد به هنا القصد التّداولي «ويتعلّق بمختلف الشروط الإستراتيجية التي يقصد إليها المتكلّم/المتلفّظ في عملية تخاطبه مع المؤول/القارئ. والهدف منها هو مساعدة هذا الأخير وتوجيهه التّوجيه الصّحيح لفهم دلالة النّص أو تأويله تأويلا يلائم سياقه التّخاطبي.»[36] أو تحقيق فائدة يبتغيها المتكلم من خطابه، كإزالة شك أو تردد يراوده هو أم غيره ومحاربته، أو الاستخبار عن شيء ما، أو إثارة مخاطبه، أو التعبير عن اعتقاد معين.

وأمّا الإفادة فيراد بها«حصول الفائدة لدى المخاطَب من الخطاب ووصول الرّسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظّن أن يكون هوّ مراد المتكلّم وقصده وهيّ الثّمرة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب»[37]، وأما السّياق المقامي فيشمل كل ما يحيط بالعملية التخاطبية وأطرافها.

ولعلّ هذه السّمات التّداولية والقرائن هيّ التي تجعل مفتاح العلوم قابلا لأن يكون مَعينا ثرا في مجال الدّرس التّداولي العربي يستقي منه الباحثون ما يُعينهم في أبحاثهم السّيميائية والتّداولية العربيّة على غرار ما يفعل "أحمد المتوكّل" في أبحاثه اللّسانية الوظيفية.

4. الطرح التداولي لفعل الإخبار: إنّ إخراج الكلام في الأحوال والمقامات الثّلاث السّابقة يسمّى إخراجا على مقتضى الظّاهر، كما يقول السّكاكي «وإخراج الكلام في هذه الأحوال على الوجوه المذكورة يسمى إخراج مقتضى الظّاهر وأنّه في علم البيان يسمّى بالتّصريح»(38)، فالكلام إذا أجري في معناه الأصلي وبحسب مقتضيات الأحوال، تحقّق به فعل الإخبار(الإثبات) وهوّ في هذه الحالة لا يعدو أن يكون عملا صادرا من المتكلم، أو فعلا كلاميا مباشرا يهدف لإنشاء إثبات للخبر ولا يختلف عن باقي الأفعال الناشئة من ضروب الإنشاء المختلفة من استفهام وأمر ونهي ونداء وتمن، « فقولك مثلا هل جاء زيد؟ يكافئ قولك: جاء زيد، وما الفرق إلاّ من حيث كون الأول يمثّل عمل الاستفهام والثاني يمثل عمل الإخبار (الإثبات)...لأن الإثبات كالاستفهام تماما معنى يحدثه المتكلم وينشئ بنيته، فهو لمتأمله من كثب، إنشاء أيضا؛ أي عمل إنجازي لا ريب فيه، فكلاهما إنشاء، الأول إنشاء إثبات للخبر، والثاني إنشاء استفهام عن الخبر»(39).

ولعلّ هذا هو عينه ما أشار إليه "أوستين" بخصوص كيفيّة «ربط ضروب الإثبات أو الإسناد الحملي في الجملة الخبرية، فقولك "إن جون راكض" يدلّ على أنّك حملت أمرا على آخر وأثبته له وحكمت به كأنّك قلت: إنّي مثبت حكمي بكون جون يوجد في حالة الرّكض»(40).

ليس هناك إذن ما يدعو لفصل فعل الإخبار عن سائر ضروب الإنشاء الأخرى ما دام يتحقق به الفعل الكلامي المباشر(الإثبات)، مثلما يتحقّق فعل الأمر أو النّهي أو الاستفهام وغيرها من الأفعال الكلامية الإنشائية، « فأن تثبت هو بالضّبط أن تنجز من كلّ وجه قوّة فعل الكلام كأن تحذّر أو أن تعلن»(41)، وبيان ذلك عند "أوستين" أنّنا حينما نقول: إنّ السّماء ممطرة، فإنّنا لا نراهن أو نجادل أو نحذّر وإنّما نحن نثبت هذه الحالة كواقعة وليس شرطا أن يكون حال الإنجاز القيام بفعل فيزيائي مادّي على وجه مخصوص، وهو ما

يتّضح أكثر إذا قارنّا مثلا بين فعل الإخبار في الجملة: جاء زيد، وفعل الاستفهام في الجملة: هل جاء زيد؟ حيث نجد:[42]

1- الإخبار: متكلم + عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة مستقرة.

مثاله: Ø + Ø + جاء زيد + .

2- الاستفهام: متكلم+ عمل (أو فعل) الاستفهام + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة صاعدة.

مثاله: Ø + هل + جاء زيد + ؟

ويكون تقدير البنية العميقة للجملة الإخبارية هو: أنا أُثبتُ جاء زيد.

والذي يظهر من خلال هذا التّصوّر أنّ الكلام/ الخطاب هو في الحقيقة «عبارة عن أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها إلاّ من حيث نوع العمل المنجز الذي يحدّده القصد وفاقا لعرفية الاستعمال وإن كان إخبارا أو استفهاما أو نداء أو أمرا أو تعجبا أو رجاء أو تمنيا أو نحو ذلك»[43]. وبالتالي فإنّ جميع العبارات اللغوية هي في الحقيقة عبارات إنجازية ولا فرق بينها إلاّ من حيث كونها عبارات إنجازية صريحة فعلها الإنجازي ظاهر، أو عبارات إنجازية ضمنية فعلها الإنجازي غير ظاهر على مستوى البنية السّطحية.

فخروج الكلام، إذن، من قبل المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها على مقتضى الظّاهر مثلما أشار السّكاكي في"أضرب الخبر"، يدخل بالتّعبير التداولي الحديث ضمن إنجاز الأفعال الكلامية المباشرة.

5- أفعال الكلام غير المباشرة: لم يفت السّكاكي الإشارة لما يندرج ضمن ظاهرة الأفعال الكلامية الإنجازية غير المباشرة، حيث نجده حينما قسّم الكلام إلى خبر وطلب وضع لكلّ قانون منهما شروطا مقامية تتحكّم في إجرائهما على الأصل، بحسب مقتضى الحال بغية إنجاز أفعال متنوعة: إخبار واستفهام وأمر ونهي ونداء.

فرأى في قانون الخبر الذي يتحقق به، إذا ما أجري الكلام على أصله أفعالا كلاميّة مباشرة (إثبات أو نفي أو تأكيد)، أنه يحوي أفعالا كلامية غير مباشرة إذا أجري الكلام فيه على خلاف مقتضيات الأحوال، فيخرج عن قصد من صاحبه إلى أغراض مختلفة تستفاد من السّياق كإنزال المحيط بالخبر منزلة المنكر، أو إنزال خالي الذّهن منزلة المتردّد، وهو ما رأى فيه السّكاكي عملا لا يقوم به إلاّ أهل البلاغة والفصاحة المفلقين السّحرة، يقول:« ثم إنّك ترى المُفلقين السّحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام، لا على مقتضى الظّاهر كثيرا وذلك إذ أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»(44) ويكون في اللغة الإبداعية حيث يعمد المبدع إلى الخروج عن الأصل والعدول عنه، فيشكّل البنية اللّغوية لكلامه على خلاف مقتضى الظّاهر، مراعيا في ذلك أمورا اعتبارية يتطلّبها السّياق، فتنشأ جرّاء ذلك أفعال كلامية غير مباشرة تستلزم من سياقات الكلام.

ولإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر (إنجاز أفعال كلامية غير مباشرة) عدّة صور منها: أن يجعل، كما يقول السّكاكي، المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها محلّ الخالي الذّهن عن ذلك. وقد مثّل لذلك بقوله تعالى:(وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْأَخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾)(45).

حيث إنّ الله عزّ وجل في بداية الآية وصف أهل الكتاب بالعلم مع تأكيد ذلك بـ(قد ولام الابتداء) إلاّ أنّهم لم يعملوا بعلمهم ولذلك نفى عنهم سبحانه وتعالى ذلك في آخر الآية، فأفاد فعلُ الإخبار النّفي بدل الإثبات والتأكيد.

ونجد كذلك من صور إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر كذلك إنزال خالي الذّهن منزلة السّائل الذي يطلب تأكيد الخبر له وذلك إذا

أحسّ بأنّ مخاطبه قد استشرفت نفسه وتطلعت تطلع الشّاك المستغرب المتردد في قبول الخبر. وفي هذا سمات ومظاهر تعدّ من صميم البحث التّداولي حيث إنّ المتكلّم يراعي حال مخاطَبه ومقامه بل ويستشرف تلقّيه للخطاب فيُضمّن كلامه من المؤكّدات ما يجعله يحوي قوّة إنجازية ملائمة للمقام، يقول السّكاكي: «هكذا وقد يقيمون من لا يكون سائلا مقام من يسأل، فلا يميّزون في صياغة التّركيب للكلام بينهما، وإنّما يصبّون لهما في قالب واحد إذا كانوا قدّموا إليه ما يلوح مثله للنّفس اليقظى بحكم ذلك الخبر فيتركها مستشرفة له استشراف الطّالب المتحيّر يتمثل بين إقدام للتّلويح، وإحجام لعدم التّصريح فيخرجون الجملة إليه مصدّرة بأن ويرَون سلوك هذا الأسلوب في أمثال هذه المقامات من كمال البلاغة»(46)

وقد مثّل أبو يعقوب لهذه الصورة التي يتم فيها إنزال خالي الذهن منزلة السّائل المحتاج لتأكيد الخبر بقول بشار بن برد في رائيته:(47)

بَكّرًا صَاحِبيَّ قَبلَ الهَجيرِ إنَّ ذَاكَ النَّجَاحَ فِي التَّبْكِيرِ

حيث أراد بشار بن برد أن ينسج على منوال أئمّة البلاغة من الأعراب الخلّص دون أقرانه من المولّدين، ولذلك لما قدّم فعل الإخبار بالتّبكير، رأى في نفس مخاطَبه استشرافا للسّؤال عن سبب التّبكير وأنّ مخاطبه في حاجة لتأكيد مضمون الجملة التّعليلية التي تجيب عن سؤال المخاطب الذّهني، فقال بشار: "إن ذاك النّجاح في التبكير" فجاء تعبيره مراعيا لمقتضى حال مخاطَبه وحاملا مؤكّدين "إنّ" والجملة الاسمية، ليجعل القوة الإنجازية لهذه الجملة ملائمة لمقتضى الحال، في فعلها الكلامي غير المباشر (التّأكيد)، ومن بين صور مخالفة مقتضى الظّاهر كذلك إنزال من لا ينكر ما سيقدم له من خبر منزلة من ينكره، وذلك إذا بدت عليه بعض علامات الإنكار، فينشئ المتكلّم عن قصد كلاما يتضمّن قوة إنجازية تراعي ذلك وتلائم سياق الموقف الجديد بأن تكون على خلاف مقتضى الظاهر استجابة لحال سامعه الجديدة، وهذا ما

نستشفّه من قول السّكاكي: «وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون إياه إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار، فيحوكون حبير الكلام لهما على منوال واحد، كقولك لمن تصدّى لمقاومة مكاوح أمامه غير متدبّر، مغترا بما كذبته النّفس من سهولة تأتيها له إن أمامك مكاوحا لك، ومن هذا الأسلوب قوله:

جَاءَ شقيقٌ عَارِضاً رُمْحَهُ إِنَ بَنِي عَمِّكَ فيهم رِمَاح»[48]

فهذا البيت قاله الشاعر في شأن ابن عمه الذي هو بمنزلة شقيق حيث جاء واضعا رمحه عرضا مشعرا بشجاعته وسلاحه وكأنه ينكر على أبناء عمّه حيازتهم للأسلحة والشّجاعة فاقتضى حاله تأكيد الخبر الموجّه له، وهو ما راعاه ابن عمه بقوله:« إنّ بني عمّك فيهم رماح» بمعنى في حوزتهم وملكهم رماح كثيرة، لينشئ بذلك فعلا كلاميا هو الإخبار بحيازة أبناء عمّه للأسلحة وشجاعتهم لكنّه على خلاف مقتضى الظّاهر، حيث عدل الشاعر بكلامه بحسب حال سامعه، ومقامه، فكان عدوله نابعا من سياق الحال وأنتج بذلك فعلا كلاميا غير مباشر هو الإخبار مع تأكيد الخبر بمؤكّدات تكسبه قوة إنجازية ملائمة لسياق الموقف.

ومن بين ما تعرّض له السّكاكي في إطار الأفعال الكلامية غير المباشرة دراسة الطّلب بألفاظ الخبر؛ أي العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الطّلب أو العكس، تضمين الخبر معنى الطّلب، وهو تحوّل دلالي على مستوى الصّيغة يفرضه المقام والحال، يقول السّكاكي: «واعلم أنّ الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظّاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلاّ لتوخّي نكت قلّما يتفطّن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا»[49]

والانحراف أو العدول بين الأساليب هنا يتجاوز مستوى البناء اللّغوي إلى ما يقتضيه المقام فهو إذن مستوى أوسع يتعلق باختيار الأساليب التّعبيرية لتستخدم

في غير ما وضعت له استنادا لما يقتضيه المقام «وبالتّالي فإنّ المعيار الذي يقاس عليه هذا الانحراف لا يرجع إلى مثالية المستوى المعجمي أو المستوى النحوي وإنّما إلى ما يقتضيه ظاهر المقام فإذا كان المقام مثلا يقتضي استعمال جمل خبرية تتوقف حقيقتها على مطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها له فإنّ المبدع قد ينحرف بلغته عن هذا المقتضى للجمل الخبرية إلى استخدام جمل إنشائية طلبية ذات طبيعة مغايرة ليؤدّي من خلالها وظيفة أسلوبية معيّنة يعجز عن أدائها لو أجرى الكلام على مقتضى الظّاهر»(50) فالسّياق والمقام ركن أساس في تحديد وجهة الأفعال الكلامية غير المباشرة ودلالاتها، وبه يتحقق الفهم والإفهام في الخطاب، والتأثير في المتلقي .

وبناء على ذلك رأى السّكاكي أنّ الخبر كثيرا ما يوضع في موضع الطّلب ويستخدم لإنجاز أفعال كلامية تنحصر في: الدّعاء والأمر والنّهي لعدّة أسباب ومقاصد يرومها المتكلم منها:

أ- <u>قصد التّفاؤل بالوقوع:</u> يقول السّكاكي: «والجهات المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكثر تارة تكون قصد التّفاؤل بالوقوع كما إذا قيل في مقام الدّعاء: أعاذك الله من الشّبهة وعصمك من الحيرة، ووفّقك للتّقوى ليُتفاءل بلفظ المضي على عدّها من الأمور الحاصلة التي حقها الإخبار عنها بأفعال ماضية»(51)، فبيّنٌ أنّ المقام مقام دعاء يقتضي من المتكلّم أن يستخدم فعل الأمر ويكون حاملا لمعنى الدّعاء نحو: "اللهمّ أعذه من الشّبهة واعصمه من الحيرة ووفقه للتّقوى"، إلاّ أنّها لو جاءت بصفة الفعل الكلامي المباشر(الأمر) المناسب للمقام، لكانت درجة تأثير هذا الفعل الإنجازي في نفس المتلقي أقلّ حدّة من درجة تأثير الجملة الماضية لأن هذه الأخيرة تضمّ حمولة إنجازية أقوى من خلال فعلها الماضي الدّال على حصول الفعل وعدم الشّك في وقوعه عكس الجملة الأولى الإنشائية« لذا فإنّ استخدام الجملة الخبرية التي

فعلها ماض، في موضع الجملة الإنشائية الدّعائية، حمل معنى زائدا إلى المتلقي تمثّل في الدّعاء أوّلا وفي تحقق هذا الدّعاء ضمنا على سبيل التّفاؤل ثانيا»[52]

بمعنى أنّ تضمّن الجملة الخبرية "أعاذك الله من الشّبهة وعصمك من الحيرة" معنى الطّلب جعلها تحوي أفعالا كلاميّة إنجازية غير مباشرة تفيد الدّعاء مع التفاؤل بوقوع هذا الدّعاء وتحقّقه، ممّا يجعلها أكثر تأثيرا في نفس المتلقي من الخطاب المباشر، كما تنبئ الجملة الخبرية المضمَّنة معنى طلب الدّعاء، مراعاةً لحالة المتلقي النفسية حيث تم العدول عن استخدام الفعل الكلامي الأمر، إلى الإخبار لما في الأمر من استعلاء قد يثير حفيظة المتلقّي وكلّ ذلك حرصا على مشاعر المتلقّي للخطاب وتأدّبا في مخاطبته كذلك فالدّعاء هنا موجّه من الأقل درجة ومكانة إلى الأعلى(الله عز وجل)، وهي كلّها مظاهر تداولية في صميمها سواء في قصد المتكلم أو في مراعاة المقام وسياق الكلام بما فيه نفسية المتلقي، وهو ما عناه "سيرل" في فرضيّته جوابا للإشكال: كيف يمكن للمتلقّي أن يفهم الفعل الكلامي غير المباشر مع أنّ ما سمعه يدلّ على شيء آخر حيث يرى أنّ:« في الأفعال الكلامية غير المباشرة يستطيع المتكلّم أن يبلّغ لمتلقي أكثر ممّا يقوله بالفعل باستناده إلى معلومات خلفية لغوية أم غير لغوية مشتركة بينهما وباستناده إلى مقدرات المتلقي العقلانية والاستدلالية»[53]

ب- <u>إظهار الحرص في وقوع الفعل المطلوب</u>: بمعنى يكون اعتبار خروج الخبر للدلالة على وقوع الطّلب يتعلق بالمتكلّم في حدّ ذاته وقصده، حيث إن المتكلم من كثرة حرصه على وقوع ما يطلب، يجعله واقعا حقيقة فيتخيّل غير الحاصل حاصلا، وقد يغلّط نفسه من شدة طلب حصول الفعل، يقول السّكاكي، في ذلك: «تارة لإظهار الحرص في وقوعه، فالطالب متى تبالغ حرصه فيما يطلب ربما انتقشت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسه

فيخيّل إليه غير الحاصل حاصلا حتى إذا حكم الحسّ بخلافه غلّطه تارة واستخرج له محملا آخر وعليه قول شيخ المعرّة:[54]

مَا سِرتُ إلاّ وَطَيفٌ مِنْكِ يَصْحَبُنِي سُرًى أَمَامِي، وَتأْوِيبًا عَلَى أَثَرِي

يقول: لكثرة ما ناجيت نفسي بك انتقشت في خيالي فأعُدُّك بين يديَّ مُغَلِّطاً للبصر بعلّة الظلام إذا لم يدركك ليلا أمامي، وأعدّك خلفي إذا لم يتيسّر لي تغليطه حين لا يدركك بين يدي نهارا»[55].

فواضح أنّ الفعل الإنجازي غير المباشر المقصود بالكلام هو، تعال وصاحبني لكن الشاعر عدل عن قوله مباشرة إلى تضمينه في معنى إخباري ونظيره كذلك كما يرى السّكاكي قوله تعالى: **(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ)**[56]حيث تضمّنت الجملة الخبرية فعلا كلاميا غير مباشر هو النّهي في موضع: لا تعبدوا حيث نهى الله سبحانه وتعالى إسرائيل عن عبادة غير اللهِ فجعل النّهي مضمّنا في الجملة الخبرية حرصا على وقوعه، ونظير هذا أيضا قوله تعـــالى: **(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١)**[57] حيث تضمّ هذه الجمل الخبرية أفعالا كلامية غير مباشرة هي الأمر في آمنوا وجاهدوا، إيذانا من الله بوجوب الامتثال لأمره وتمّ تحويلهما إلى الخبر بالجملتين: "تؤمنون بالله"، "وتجاهدون".

كما أشار السّكاكي لمواضع أخرى يتمّ فيها إيراد الطّلب في مقام الإخبار بمعنى العدول عن الخبر الذي يقتضيه المقام إلى الطّلب، وذلك لكون

الجملة الجديدة تحمل معنى قضويا تعجز الجملة الخبرية عن حمله وأدائه، يقول السّكاكي: «ومن الجهات المحسنة لإيراد الطّلب في مقام الخبر، إظهار معنى الرضا بوقوع الدّاخل تحت لفظ الطّلب إظهارا إلى درجة كأن المرضِي مطلوب قال كثير:

أَسِيئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لاَ مَلُومَةَ»[58]

نلاحظ أنّ الأمر بالإساءة هنا معطوف عليه الأمر بضدّها (الإحسان) تأكيدا أنّ المراد ليس تخيير المخاطَب بين الفعل والتّرك وإنّما «المعنى الكامن في البنية العميقة الذي يكشف عنه ظاهر السّياق هو"إنْ أَسَأْتِ إلينَا أوْ أَحْسَنْتِ لاَ نَلُومُكِ»[59]؛ فأيّا ما اخترت الإساءة أو الإحسان فأنا راض به كلّ الرضا لذلك عامليني بما شئت منهما وانظري هل تتفاوت حالي معك في الحالين. فشدة هُيام الشّاعر بمحبوبته جعل الإحسان والإساءة عنده يتساويان فأبلغها ذلك، بفعل إنجازي طلبي هو الأمر لكنّ الجملة تحمل في مضمونها قوة إنجازية غير مباشرة هي الإخبار، وقد عدل عن استخدام فعل الإخبار مباشرة للدّلالة على المبالغة في تساوي الأمر عنده حيث نجده هو الذي يدفع محبوبته لذلك يقول السّكاكي: «كلّ ذلك لتوخي إظهار مزيد الرّضى بأي ما اختارت في حقه من الإساءة أو الإحسان أو توخي نفي أن يتفاوت جوابُهُ بتفاوُتِهِ وُقُوعًا وعدم وقوع»[60] فينفي بذلك أيّ احتمال للكذب يمكن أن يحمل عليه قوله، وكل هذه معان لا تتحقق بإنجاز أفعال كلامية مباشرة غرضها الإخبار ولذلك أخرج الشاعر كلامه لا على مقتضى الظّاهر ليتناسب مع ما يقتضيه المقام والقصد من الكلام، وترك للمتلقّي فرصة فهم غرضه من الكلام من خلال السّياق العام وهو جوهر ما أشار له جون سيرل J.Searl الذي يرى أنّ «النّموذج التّفسيري لما هو غير مباشر من الأفعال الكلامية يتضمّن نظرية الأفعال الكلامية وبعض المبادئ العامة للمشاركة في الحديث، وخلفيّة من المعلومات الواقعية الأساسية المشتركة بين

المتكلم والمتلقي كما أنّه يفترض مقدرة من المتلقي على إقامة الاستدلالات»[61].

يتبيّن لنا الآن أنّ التّعبير عن الأخبار قد يجري على مقتضى الظّاهر وقد يكون على خلاف مقتضى الظاهر، والبليغ هو الذي يعطي لكل موقف حقه،«والذكي الأريب هو القادر على وضع كل شيء في مكانه اللائق والمناسب، وهو الذي يغوص في أعماق نفس الإنسان الذي يخاطبه فيفهم ما يعتلج فيها، ويدور في حناياها وحينئذ يختار الكلمة المناسبة لهذا الإنسان وذلك مقتضى الحال»[62].

وهذا لعمري من صميم البحث التّداولي ذلك أنّه يقوم على مراعاة موقف السّامع النفسي ومقامه، مما يضطر المتكلّم إلى تعديل الكلام والتّصرف فيه بما يتلاءم مع الموقف الجديد ويجعل الكلام يؤدّي الوظيفة التّواصلية المنوطة به وهو ما يعرف بـ«التّعالق بين الوظيفة والبنية»[63].

فخروج الكلام على مقتضى الظّاهر مع مراعاة حال المخاطب يعدّ إنجازا لأفعال كلامية مباشرة، في حين يكون أداء الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر إنجازا لأفعال كلامية غير مباشرة، لأنّ المتكلّم حينها يكون قد استشرف نفسيّة متلقّيه وراعى حاله غير الظّاهرة في المقام، ليصل إلى إخراج كلامه على مقتضى تلك الحال وإن كانت على خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا ما يدلّ على مراعاة لأوضاع غير لسانية لا تظهر على مستوى البنية السّطحية للكلام وإنّما يتمّ الوصول إليها على مستوى البنية العميقة، ممّا يعني أنّ هناك علاقة متينة بين قصد المتكلّم، ومقام المتلقّي ونفسيّته ولذلك أكّد السّكاكي ضرورة مراعاة مقتضى الحال، وهو ما تركّز عليه اللّسانيات التّداولية في أبحاثها، ممّا يعني أنّ السّكاكي في حديثه عن مقتضى الظّاهر(فعل كلامي مباشر)، وخروج الكلام لا على مقتضى الظاهر (فعل كلامي غير مباشر) وما يترتّب عن ذلك من مراعاة للمقام ونفسية متلقي الخطاب، كان يحمل في

ذهنه مظاهر تداولية مهمّة تسيّر أفكاره ومباحثه، وتتجلّى بوضوح في اهتمامه بالأوضاع النّفسية والذّهنية التي تؤطّر الفعل الكلامي الإنجازي فتجعله تارة فعلا كلاميا إنجازيا مباشرا، وتارة أخرى فعلا كلاميا إنجازيا غير مباشر من خلال مراعاة حال المتلقّي ومقامه لا الظّاهرة فقط، وإنّما حتى الباطنية الكامنة في نفسه وذهنه، ممّا يجعلنا نقول إنّ الوصف اللّغوي في المفتاح جاء شاملا لجميع أوضاع اللغة ومستوياتها اللّغوية (صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة)، وحتى غير اللّغوية النفسية والذهنية، ومقامات الكلام كله، وهو ما حدا ببعض الباحثين إلى وصف لسانيات السّكاكي باللّسانيات الشمولية.(64)

خاتمة: ونصل من خلال هذا إلى أن قانون الخبر في مفتاح العلوم يشكل مجالا خصبا لإقامة علاقة معرفية مع معطيات الدرس اللساني الحديث، فتقف مباحثه التي اخترنا منها هنا أضرب الخبر مجالا للمقارنة، على قدم المساواة مع مجالات اللسانيات التداولية وقضاياها بخاصة نظرية أفعال الكلام، حيث وجدنا السكاكي يقوم بتحليلها استنادا لتقريب تداولي، ولعل هذا يؤكد على كون مفتاح العلوم ميدانا ثرا للمقاربة التداولية التراثية، كما أنّ إقرار السّكاكي بتحوّل الدّلالات المباشرة لأساليب التّعبير إلى دلالات غير مباشرة حينما يتم الخروج عن مقتضى الظّاهر، وفق معطيات سياقية، إنّما هو مؤشّر مهمّ لإدراكه طبيعة فعل الكلام الإنجازي غير المباشر. ولعلنا في جزء ثان للمقال نقوم بتقريب تداولي لقانون الطلب في مفتاح العلوم للسكاكي من أجل بحث مدى قابلية المفتاح للقرض والاقتراض مع نتائج الدرس اللساني الحديث والمعاصر.

الهوامش:

(1) محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التّناص)، المركز الثقافي العربي المغرب لبنان، ط3، 1992، ص139؛ وينظر: نعمان بوقرة: "نحو نظرية لسانية عربيّة للأفعال الكلاميّة" مجلة اللّغة والأدب، جامعة الجزائر، العدد17، ص169، 170.

(2)أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط، (دط)، 1989 ص20؛ وينظر: ردّة الله بن ضيف الله: دلالة السياق، ص229، 230.

(3) مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1 2005، ص49؛ ومحمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر،دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (دط)، 2002، ص85.

(4) أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص37.

(5) ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 2000، ص254؛ ويلاحظ أنّ السكاكي لم يستخدم مصطلح الإنشاء واستعاض عنه بالطّلب دون أن يتعرّض للإنشاء غير الطّلبي.

(6) مفتاح العلوم، ص247.

(7) نفسه، ص251.

(8) نفسه، ص254–412.

(9) خالد ميلاد: المعنى عند البلاغيّين السّكاكي نموذجا، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، المجلد 8، 1992، ص163، 164.

(10) ينظر مثلا: تحليل السّكاكي للآية 44 من سورة هود، مفتاح العلوم، ص527–531.

(11) يتّفق السّكاكي في هذا المعيار مع تصنيف "أوستين" الأوّل حينما جعل الجمل الخبرية قسمين: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا تصف الكون فلا تخضع لذلك الحكم، ينظر: آن روبول، جاك موشلار التّداولية اليوم علم جديد للتّواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003، ص30؛ وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس المؤسّسة العربية للتوزيع تونس، ط1، 2001، ص494.

(12) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص81، 82.

(13) نفسه، ص82.

(14) نفسه، ص82، 135.

(15) ينظر: نفسه، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّقابل لا يخلو من عموم لأنّ هناك صنفا من التقريريّات أو الإخباريات وإن جاء خبرا فإنّه يفيد إنشاء فعل لغوي وإنجازه، وبالتالي يجب أن نخرج منها ما دل على الطلب بصيغة الخبر: نحو قوله تعالى: ﴿**وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ**﴾ (البقرة:228) فدلالة الجملة الخبرية في هذا السّياق هيّ الأمر لا الإخبار، بمساعدة القرائن وبالّتالي يجب إخراج هذا الصّنف من التقريريّات (الإخباريّات).

(16) مفتاح العلوم، ص254–410.

(17) ينظر: نفسه، ص259.

(18) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص108.

(19) شكري المبخوت: الاستدلال البلاغي، دار المعرفة للنشر، كلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، تونس، ط1 2006، ص22.

(20) محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص68.

(21) ينظر: نفسه، ص108.

(22) مفتاح العلوم، ص248.

(23) سيد هاشم الطّبطبائي: نظرية الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (دط)، ص17.

(24) ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

(25) القصد بمصطلح الإخبار ما قصد به السّكاكي ومن قَبلَه من نحاتنا وبلاغيّينا "الخبر"، لأنّنا نرى فيه مثلما أشار الدكتور "صلاح الدين ملاوي" دقة أكثر في مقابلته بـــ "الإنشاء"، ولكي يستجيب أكثر لمقتضيات الطّرح التّداولي ذلك أنّ مصطلح الخبر صفة للكلام قد توهم الباحث بكونها مفصولة عن منشئها فلا يحيل على المتكلم، بينما نجد مصطلح الإخبار يتّصل به مباشرة ويرتكز على مفهوم الفعل الكلامي. ينظر: صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، دار الهدى الجزائر العدد4، 2009، ص39.

(26) مفتاح العلوم، ص 258.

(27) ديك الجن: ديوان ديك الجن الحمصي، حققه وأعدّ تكملته: أحمد مطلوب، وعبد الله الجبوري، نشر وتوزيع دار الثقافة، بيروت، لبنان، (دط)، 1964، ص194 والسّكاكي: مفتاح العلوم، ص258.

(28) الكهف: 46.

(29) السّكاكي: مفتاح العلوم ص258.

(30) نفسه: ص258، 259.

(31) يس: 14، 16.

(32) ينظر: مفتاح بن عروس: "وجهة الخطاب في سورة المؤمنين"، مجلة اللغة والأدب، قسم اللّغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، العدد17، جانفي 2006، ص149.

(33) مفتاح بن عروس: "وجهة الخطاب في سورة المؤمنين"، ص150.

(34) مفتاح العلوم: ص254، وص258.

(35) ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص96، 97.

(36) بوشعيب شدّاق: "مقصديّة العمل الأدبي:بين التّقييد والانفتاح"، مجلّة علامات، النّادي الأدبي الثّقافي، جدة، السعودية، الجزء:54 المجلد: 14، ديسمبر2004، ص449.

(37) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص186.

(38) مفتاح العلوم، ص259.

(39) صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص39، 40.

(40) جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، (دط)، 1991، ص70،71.

(41) نفسه، ص156.

(42) صلاح الدين ملاوي: "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص40.

(43) نفسه، ص41.

(44) مفتاح العلوم، ص259.

(45) البقرة: 102.

(46) مفتاح العلوم، ص260.

(47) ديوان بشار بن برد، شرح وتكميل: محمد الطاهر بن عاشور، راجع مخطوطته ووقف على ضبطه وتصحيحه: محمد شوقي أمين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الجزء3،(دط)، 1957، ص203.

(48) مفتاح العلوم: ص262، 263، والبيت لشاعر جاهلي يدعى حجل بن نظلة الباهلي قاله في شأن ابن عمه.

(49) مفتاح العلوم، ص431. [يقصد بنوعنا هذا: علم المعاني].

(50) محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السّكاكي،جامعة الأزهر، غزة، (دط) 2007، ص212.

(51) مفتاح العلوم، ص432.

(52) محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص213.

(53) علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010 ص125.

(54) ديوان سقط الزّند، دار بيروت للطّباعة والنّشر، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، لبنان (دط)، 1957، ص56.

(55) مفتاح العلوم، ص433.

(56) البقرة: 83.

(57) الصف: 10، 11.

(58) مفتاح العلوم، ص434.

(59) محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص251.

(60) مفتاح العلوم، ص434.

(61) علي محمود حجي الصّراف: في البراغماتية، الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة ص125.

(62) بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، الجزء1، ط7، ص70.

(63) مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

(64) ينظر: محمّد الصغير بنّاني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة دار الحكمة، الجزائر، (دط) 2001، ص41.